

أحكام النظر إلى المخطوبة

د. ثوي عبد الله الصميعات*

اعتمد للنشر في ١٠/١٢/١٤٣٥هـ

سلم البحث في ٦/١٠/١٤٣٥هـ

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان حقيقة الخطبة والنظر والعورة، وبيان الأحكام الشرعية المتعلقة بالنظر إلى المخطوبة، من حيث المشروعية ومقدار ما يباح النظر إليه، وضوابط النظر إليها، وحكم الوسائل المعاصرة المستعملة في النظر إلى المخطوبة.

The Islamic laws of looking to the fiancée

Abstract:

This study aims to clarify the reality of engagement, looking to fiancée and (awra). It also clarifies the Islamic laws related to looking to the fiancée, in terms of legitimacy and the amount of what is permissible to be seen, and controls looking at her, and the rules of contemporary means used in looking at the fiancée.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وإمام الأنبياء والمرسلين وسيد الأولين والآخرين، سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه الغر الميامين، وبعد: فإن الزواج سنة من سنن الله تعالى في خلقه، شرعه لحكم جليلة:

حكمة عامة: تتمثل في حفظ النوع البشري على وجه الأرض، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾^(١).

وحكمة خاصة: هي التعارف بين الناس، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾^(٢).

وحكمة ثالثة أخص من السابقتين: وهي حصول المودة والرحمة بين

* مفتي محافظة إربد، في دائرة الإفتاء العام بالمملكة الأردنية الهاشمية.

الزوجين خاصة، قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (٣).

ولتحقيق هذه الغايات الربانية كان لا بدّ من أن يكون بين الزوجين توافق وانسجام قبل الإقدام على الزواج، ولهذا شرع الإسلام للخاطبين أن يرى كل واحد منهما الآخر، من أجل الوصول إلى أسرة سعيدة تشكل لبنة صالحة في بناء مجتمع قوي متين. وحتى يعرف المسلم ما يحل له وما لا يحل من النظر إلى المخطوبة جاء هذا البحث.

أهمية البحث وأسباب اختياره:

هذا البحث يهم المسلم ليتعرف على أحكام النظر المتعلقة بالمخطوبة خاصة ما يتعلق ببعض الأمور المستجدة في زماننا.

خطة البحث:

فقد قسمت البحث إلى مبحثين كل مبحث في مطالب عدة، على النحو الآتي:

المبحث الأول: حقيقة الخطبة والنظر والعورة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حقيقة الخطبة.

الفرع الأول: الخطبة لغة.

الفرع الثاني: الخطبة اصطلاحاً.

المطلب الثاني: حقيقة النظر.

الفرع الأول: النظر لغة.

الفرع الثاني: النظر اصطلاحاً.

الفرع الثالث: ألفاظ لها صلة بـ "النظر".

المطلب الثالث: حقيقة العورة.

الفرع الأول: العورة لغة.

الفرع الثاني: العورة اصطلاحاً.

الفرع الثالث: ألفاظ لها صلة بـ "العورة".

المبحث الثاني: النظر إلى المخطوبة وما يحل النظر إليه منها، وفيه أربعة مطالب.
المطلب الأول: حكم النظر إلى الأجنبية.
المطلب الثاني: حكم النظر إلى المخطوبة وعلته وشروطه.
المطلب الثالث: ما يحل النظر إليه من المخطوبة.
المطلب الرابع: مسائل مهمة في النظر إلى المخطوبة.
الخاتمة.

المبحث الأول حقيقة الخطبة والنظر والعورة

من خلال هذا المبحث نتعرف على معنى أهم المصطلحات الواردة في عنوانه، وهي: الخطبة والنظر والعورة.

المطلب الأول: حقيقة الخطبة الفرع الأول: الخطبة لغة

يقول ابن فارس: "الخاء والطاء والباء أصلان: أحدهما الكلام بين اثنين، يقال خاطبه يُخاطبه خطاباً، والخطبة من ذلك. وفي النكاح الطَّلَب أن يزوجه، قال الله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾^(٤). والخطبة: الكلام المخطوب به. ويقال: اختطب القوم فلاناً، إذا دَعَوْهُ إلى تزوج صاحبتهم. والخطب: الأمر يقع؛ وإنما سُمِّيَ بذلك لِمَا يقع فيه من التَّخاطب والمراجعة. وأمَّا الأصل الآخر فاختلافُ لوتين. قال الفراء: الخطباء: الأتان التي لها خَطٌّ أسودٌ على مَنَتهَا. والعمار الذكر أُخْطِبَ. والأخطب: طائر، والخطبان: الحنظل إذا اختلف ألوانه. والأخطب: العمار تعلوه خُضْرَةٌ. وكلُّ لونٍ يشبه ذلك فهو أُخْطِبَ"^(٥).

الفرع الثاني الخطبة اصطلاحاً

لا يكاد يخرج تعريف الخطبة في الاصطلاح عنه في اللغة فالخطبة: بكسر الخاء، طلب نكاح المرأة من نفسها أو من وليها^(٦)، وجاء في قانون الأحوال الشخصية الأردني: "الخطبة طلب التزوج أو الوعد به"^(٧).

المطلب الثاني حقيقة النظر

وفيه نتعرف على مفهوم النظر لغةً واصطلاحاً، وألفاظ مشابهة له على النحو الآتي:

الفرع الأول، النظر لغة

جاء في معجم مقاييس اللغة ما نصه^(٨): "النون والظاء والراء أصلٌ صحيح يرجع فروعه إلى معنى واحد وهو تأملُ الشيء ومعانيته، ثم يُستعار ويُتسع فيه. فيقال: نظرت إلى الشيء أنظر إليه، إذا عاينته. وحَيَّ جَلالٌ نَظَرَ: متجاوزون ينظر بعضهم إلى بعض. ويقولون: نَظَرْتُهُ، أي انتظرته. وهو ذلك القياس، كأنه ينظر إلى الوقت الذي يأتي فيه. قال:

فإنكُمَا إن تَنْظُرَانِي لَيْلَةً *** من الدَّهرِ يَنْفَعْنِي لَدَى أُمِّ جُنْدَبٍ

ومن باب المجاز والاتساع قولهم: نَظَرَتِ الْأَرْضُ: أَرَتْ نَبَاتَهَا. وهذا هو القياس. ويقولون: نَظَرْتُ بَعِينَ. ومنه نَظَرَ الدَّهْرُ إلى بني فلانٍ فَأَهْلَكَهُمْ. وهذا نظيرُ هذا، من هذا القياس؛ أي إنَّه إذا نُظِرَ إليه وإلى نظيره كانا سواءً. وبه نَظَرَةٌ، أي شُحوب، كأنه شيءٌ نُظِرَ إليه فَشَحِبَ لَوْنُهُ. والله أعلم بالصَّواب. وأما قولُ العرب: إنَّ لفلانٍ من المالِ عاترةً عَيْنٍ، يريدون الكثرة، فمعناه المعنى الذي ذكرناه، كأنَّ العَيْنَ تَتَحَيَّرُ عند النظر إلى المال الكثير فكأنَّها عَوْرَةٌ. ويقولون عَوَّرْتُ عَيْنَ الرَكِيَّةِ، إذا كَبَسْتُهَا حَتَّى نَضَبَ الْمَاءُ. وَالْمَكَانُ الْمُعَوَّرُ: الذي يُخَافُ فِيهِ الْقَطْعُ".

الفرع الثاني

النظر اصطلاحاً

جاء في معجم لغة الفقهاء^(٩): "النظر: بالتحريك مصدر نظر، تأمل الشيء بالعين والتفكر والتأمل يقال: في هذا الأمر نظر وهو الفكر الذي يطلب به علم يقيني أو ظني. والنظرة: بفتح فكسر، الانتظار والتأني أو التأخير، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (١٠)."

الفرع الثالث

ذكر ألفاظ مشابهة

ومن الألفاظ التي تشبه "النظر" لفظ الرؤية، ولهذا نتعرف على هذا اللفظ من حيث اللغة والاصطلاح:

أولاً: الرؤية لغة: إدراك يقال رؤية العين ورؤيا العين، ما تراه الباصرة، وجمع الرؤية رؤى. ورؤية العين معاينتها للشيء، وقال ابن سيده: الرؤية؛ النظر بالعين وبالقلب (١١).

ثانياً: وفي الاصطلاح: المشاهدة بالبصر حيث كان أي في الدنيا والآخرة (١٢). والنظر أعم من الرؤية.

المطلب الثالث حقيقة العورة الفرع الأول: العورة لغة

جاء في معجم مقاييس اللغة ما نصه (١٣): "العين والواو والراء أصلان: أحدهما يدل على تداول الشيء، والآخر يدل على مرضي في إحدى عيني الإنسان وكل ذي عيني. ومعناه الخلو من النظر. ثم يحمل عليه ويشق منه. فالأول قولهم: تعاون القوم فلاناً واعتوروه ضرباً، إذا تعاونوا، فكلماً كفّ واحد ضرب آخر. قال الخليل: والتعاون عام في كل شيء. ويقال تعاونت الرياح رسماً حتى عفته، أي تواظبت عليه. قال الأعشى:

دمنة قفزة تعاونها الصدي *** فُ بريحين من صباً وشمال

وحكى الأصمعي أو غيره: تعاونوا العواري.

والأصل الآخر: العور في العين. قال الخليل: يقال انظروا إلى عينه العوراء. ولا يقال لإحدى العينين عمياء. لأن العور لا يكون إلا في إحدى العينين. وتقول: عرت عينه، وعورت، وأعرت، كل ذلك يقال. ويقولون في معنى التشبيه وهي كلمة عوراء. قال الخليل: الكلمة التي تهوي في غير عقل ولا رشد. قال:

ولا تنطق العوراء في القوم سادراً *** فإن لها فاعلم من القوم واعيا

وقال بعضهم: العوراء: الكلمة القبيحة التي يمتنع منها الرجل ويغضب.

وأنشد: وعوراء قد قيلت فلم ألتفت لها *** وما الكلمُ العوراء لي بقبول
ومن الباب العواء، وهو خرق أو شق يكون في الثوب. ومن الباب العورة، واشتقاقها
من الذي قدمنا ذكره، وأنه مما حمل على الأصل، كأن العورة شيء ينبغي مراقبته
لخلوه. وعلى ذلك فسّر قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ﴾ (١٤)،
قالوا: كأنها ليست بحريزة. وجمع العورة عورات. قال الشاعر:

في جميع حافضي عوراتهم *** لا يهيمون بإدعاق الشلل
الإدعاق: الإسراع. والشلل: الطرد. ويقال في المكان يكون عورة: قد أعور يعور
إعواراً.

قال الخليل: ولو قلت أعار يُعير إعاراً جاز في القياس، أي صار ذا عورة.
ويقال أعور البيت: صارت فيه عورة. قال الخليل: يقال: عور يعور عوراً. فعورة في
قوله تعالى: ﴿إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ﴾ قال الخليل: نعت يخرج على العدة والتذكير والتأنيث،
وعورة مجزومة على حال واحد في الجمع والواحد، والتأنيث والتذكير، كقولك رجل
صوم وامرأة صوم، ورجال صوم ونساء صوم. فأما قولهم إن العور ترك الحق،
وإنشادهم قول العجاج:

قد جبر الدين الإله فجبر *** وعور الرحمن من ولي العور
فالقياس غير مقتضى للفظ الذي ذكر من ترك الحق، وإنما أراد العجاج العور
الذي هو عور العين، يضره مثلاً لمن عمي عن الحق فلم يهتد له .

الفرع الثاني

العورة اصطلاحاً

عرفها الخطيب الشربيني بقوله: "وَالْعَوْرَةُ تُطْلَقُ عَلَى مَا يَجِبُ سِتْرُهُ فِي
الْصَّلَاةِ.. وَعَلَى مَا يَحْرُمُ النَّظَرُ إِلَيْهِ" (١٥). لذا فكل ما يستحي من كشفه من أعضاء
الإنسان فهو عورة (١٦)، وهي: ما أوجب الشارع ستره من الذكر والأنثى، والعورة
المغلظة: الذكر والخصيتان، والفرج والدبر (١٧).

يتبين لنا مما سبق أن معنى العورة في اللغة والاصطلاح متقاربان،

فالعورة هي كل ما يستحي منه وهي من الرجل ما بين السرة إلى الركبة، ومن المرأة كل جسدها إلا الوجه والكفين وفي الحديث عن النبي ٣: (المرأة عورة فإذا خرجت استشرفها الشيطان) (١٨)، جعلها عورة؛ لأنها إذا ظهرت فإنها يستحي منها كما يستحي من العورة إذا ظهرت.

الفرع الثالث

ذكر الألفاظ لها صلة

ومن الألفاظ التي لها صلة بلفظ العورة:

أولاً: الفرج (١٩): بفتح فسكون من فرج، جمع فروج، الخلاء بين الشيتين، وهو من الإنسان ما بين رجليه، يقول الله تعالى: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ﴾ (٢٠).
ثانياً: السوءة (٢١): بفتح السين وسكون الواو، جمع سوءات، العورة والسوءتان: القبل والدبر.

ثالثاً: الستر (٢٢) وهو لغة: ما يستر به، والسترة بالضم مثله، ويقال لما ينصبه المصلي قدامه علامة لمصلاه من عصا وغيرها سترة ؛ لأنه يستر المار من المرور أي يحجبه. والصلة بين العورة والستر أن الستر مطلوب لتغطية العورة.

المبحث الثاني

النظر إلى المخطوبة وما يحل النظر إليه منها

المطلب الأول: حكم النظر إلى الأجنبية

الفرع الأول

غض البصر وفوائده

أولاً: غض البصر:

يقول الله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ (٢٣) وفي تفسيرها يقول الإمام القرطبي: "وصل تعالى بذكر الستر ما يتعلق به من أمر النظر، يقال: غض بصره يغضه غضا، قال الشاعر: فغض الطرف إنك من نمير... فلا كعبا بلغت ولا كلابا
وقال عنتره: وأغض طرفي ما بدت لي جارتي... حتى يوارى جارتي مأواها
ولم يذكر الله تعالى ما يغض البصر عنه ويحفظ الفرج، غير أن ذلك معلوم

بالعادة، وأن المراد منه المحرم دون المحلل. وفي البخاري^(٢٤): "وقال سعيد بن أبي الحسن للحسن إن نساء العجم يكشفن صدورهن ورعوسهن؟ قال: اصرف بصرك، يقول الله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾ وقال قتادة: عما لا يحل لهم: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾^(٢٥) خاتمة الأعين من النظر إلى ما نهى عنه. الثانية- قوله تعالى: ﴿مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ "مِنْ" زائدة، كقوله: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾^(٢٦). وقيل: "مِنْ" للتبويض، لأن من النظر ما يباح. وقيل: الغض النقصان، يقال: غض فلان من فلان أي وضع منه، فالبصر إذا لم يمكن من عمله فهو موضوع منه ومنقوص. فـ "مِنْ" من صلة الغض، وليست للتبويض ولا للزيادة^(٢٧).

البصر هو الباب الأكبر إلى القلب، وأمر طرق الحواس إليه، وبحسب ذلك كثر السقوط من جهته. ووجب التحذير منه، وغضه واجب عن جميع المحرمات، وكل ما يخشى الفتنة من أجله، وقد قال ٣: (إياكم والجلوس على الطرقات) فقالوا: يا رسول الله، ما لنا من مجالسنا بد نتحدث فيها. فقال: (فإذا أبيتم إلا المجلس فأعطوا الطريق حقه) قالوا: وما حق الطريق يا رسول الله ٣؟ قال: (غض البصر وكف الأذى ورد السلام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)^(٢٨). وقال ٣ لعلي t: (يا علي لا تتبع النظرة النظرة، فإنما لك الأولى وليست لك الثانية)^(٢٩). وروى الأوزاعي قال: حدثني هارون بن رثاب أن غزوان وأبا موسى الأشعري كانا في بعض مغازيهم، فكشفت جارية فنظر إليها غزوان، فرفع يده فلطم عينه حتى نفرت، فقال: إنك للحاظرة إلى ما يضررك ولا ينفعك، فلقى أبا موسى فسأله فقال: ظلمت عينك، فاستغفر الله وتب، فإن لها أول نظرة وعليها ما كان بعد ذلك. قال الأوزاعي: وكان غزوان ملك نفسه فلم يضحك حتى مات t. وفي صحيح مسلم عن جرير بن عبد الله t قال: سألت رسول الله ٣ عن نظرة الفجاءة، فأمرني أن أصرف بصري^(٣٠). وهذا يقوي قول من يقول: إن "مِنْ" للتبويض، لأن النظرة الأولى لا تملك فلا تدخل تحت خطاب تكليف، إذ وقوعها لا يتأتى أن يكون مقصوداً، فلا تكون مكتسبة فلا يكون مكلفاً بها،

فوجب التبويض لذلك، ولم يقل ذلك في الفرج، لأنها تملك. ولقد كره الشعبي أن يديم الرجل النظر إلى ابنته أو أمه أو أخته، وزمانه خير من زماننا هذا! " (٣١).

ثانياً: فوائد غضّ البصر:

يذكر ابن القيم رحمه الله تعالى العديد من فوائد غضّ البصر ومنها (٣٢):

أحدها: تخليص القلب من ألم الحسرة، فإن من أطلق نظره دامت حسرته فأضر شيء على القلب إرسال البصر فإنه يريه ما يشتهد طلبه ولا صبر له عنه ولا وصول له إليه وذلك غاية ألمه وعذابه، قال الأصمعي: "رأيت جارية في الطواف كأنها مهاة، فجعلت أنظر إليها وأملاً عيني من محاسنها، فقالت لي: يا هذا ما شأنك؟، قلت: وما عليك من النظر؟، فأنشأت تقول:

وكننت متى أرسلت طرفك رائداً لقلبك يوماً أتعبتك المناظر
رأيت الذي لا كله أنت قادر عليه ولا عن بعضه أنت صابر

والنظرة تفعل في القلب ما يفعل السهم في الرمية، فإن لم تقتله جرحته، وهي بمنزلة الشرارة من النار ترمى في الحشيش اليابس فإن لم تحرقه كله أحرقت بعضه، كما قيل:

كل الحوادث مبداها من النظر ومعظم النار من مستصغر الشرر
كم نظرة فتكت في قلب صاحبها فتك السهام بلا قوس ولا وتر
والمرء ما دام ذا عين يقلبها في أعين الغيد موقوف على الخطر
يسر مقلته ما ضر مهجته لا مرحباً بسرور عاد بالضرر
كل الحوادث مبداها من النظر ومعظم النار من مستصغر الشرر

والناظر يرمي من نظره بسهام غرضها قلبه وهو لا يشعر، فهو إنما يرمي

قلبه!.

الفائدة الثانية: أنه يورث القلب نوراً وإشراقاً يظهر في العين وفي الوجه وفي الجوارح كما أن إطلاق البصر يورثه ظلمة تظهر في وجهه وجوارحه ولهذا والله أعلم ذكر الله سبحانه آية النور في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (٣٣) عقيب قوله: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ (٣٤)

الفائدة الثالثة: أنه يورث صحة الفراسة فإنها من النور وثمراته وإذا استتار القلب صحت الفراسة ؛لأنه يصير بمنزلة المرأة المجلوة تظهر فيها المعلومات كما هي، والنظر بمنزلة التنفس فيها فإذا أطلق العبد نظرة تنفست نفسه الصعداء في مرآة قلبه فطمست نورها، كما قيل:

مرآة قلبك لا تريك صلاحه... والنفس فيها دائما تتنفس

الفائدة الرابعة: أنه يفتح له طرق العلم وأبوابه ويسهل عليه أسبابه وذلك بسبب نور القلب فإنه إذا استتار ظهرت فيه حقائق المعلومات، وانكشفت له بسرعة ونفذ من بعضها إلى بعض، ومن أرسل بصره تكدر عليه قلبه وأظلم وانسد عليه باب العلم وطرقه.

الفائدة الخامسة: أنه يورث قوة القلب وثباته وشجاعته، فيجعل له سلطان البصير مع سلطان الحجة وفي الأثر: "إن الذي يخالف هواه يفرق الشيطان من ظله" ولهذا يوجد في المتبع لهواه من ذل القلب وضعفه ومهانة النفس وحقارتها ما جعله الله لمن أثر هواه على رضاه، قال الحسن: "إنهم وإن هملجت بهم البغال طقطقت بهم البراذين إن ذل المعصية لفي قلوبهم أبى الله إلا أن يذل من عصاه"

الفائدة السادسة: أنه يورث القلب سروراً وفرحة وانتشراحاً أعظم من اللذة والسرور الحاصل بالنظر ؛ وذلك لقهره عدوه بمخالفته ومخالفة نفسه وهواه، وأيضاً فإنه لما كف لذته وحبس شهوته لله وفيها مسرة نفسه الأمانة بالسوء أعاضه الله سبحانه مسرة ولذة أكمل منها، كما قال بعضهم: "والله للذة العفة أعظم من لذة الذنب" ولا ريب أن النفس إذا خالفت هواها أعقبتها ذلك فرحاً وسروراً ولذة أكمل من لذة موافقة الهوى بما لا نسبة بينهما وهاهنا يمتاز العقل من الهوى.

الفائدة السابعة: أنه يخلص القلب من أسر الشهوة فإن الأسير هو أسير شهوته وهواه فهو كما قيل: طليق برأي العين وهو أسير، ومتى أسرت الشهوة والهوى القلب تمكن منه عدوه وسامه سوء العذاب وصار:

كعصفورة في كف طفل يسومها... حياض الردى والطفل يلهو ويلعب

الفائدة الثامنة: أنه يسد عنه باباً من أبواب جهنم، فإن النظر باب الشهوة الحاملة على موافقة الفعل، وتحريم الرب تعالى وشرعه حجاب مانع من الوصول فمتى هتك الحجاب ضري على المحذور ولم تقف نفسه منه عند غاية فإن النفس في هذا الباب لا تقنع بغاية تقف عندها وذلك أن لذتها في الشيء الجديد.

الفائدة التاسعة: أنه يقوي عقله ويزيده ويثبتة فإن إطلاق البصر وإرساله لا يحصل إلا من خفة العقل وطيشه وعدم ملاحظته للعواقب فإن خاصة العقل ملاحظة العواقب ومرسل النظر لو علم ما تجني عواقب نظره عليه لما أطلق بصره.

الفائدة العاشرة- أنه يخلص القلب من سكر الشهوة ورقدة الغفلة، فإن إطلاق البصر يوجب استحكام الغفلة عن الله والدار الآخرة، ويوقع في سكرة العشق كما قال الله تعالى عن عشاق الصور: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ (٣٥)، فالنظرة كأس من خمر والعشق هو سكر ذلك الشراب، وسكر العشق أعظم من سكر الخمر فإن سكران الخمر يفيق وسكران العشق قلما يفيق إلا وهو في عسكر الأموات، كما قيل: سكران سكر هوى وسكر مدامة... ومتى إفاقته من به سكران.

وفوائد غض البصر وآفات إرساله أضعاف أضعاف ما ذكرنا، وإنما نبهنا عليه تنبيهها ولا سيما النظر إلى من لم يجعل الله سبيلاً إلى قضاء الوطر منه شرعاً.

الفرع الثاني

بيان ما يحل النظر إليه من الأجنبية (٣٦).

اتفق الفقهاء على أنه يحرم نظر الرجل إلى عورة المرأة الأجنبية، ولكنهم اختلفوا فيما يحل النظر إليه منها مما لا يعد عورة على أقوال:

القول الأول:

ذهب الحنفية (٣٧)، والمالكية (٣٨)، والشافعية في الأصح عندهم (٣٩) إلى أنه يجوز النظر إلى الوجه والكفين من الأجنبية، إن لم يكن بشهوة، ولم يغلب على الظن وقوعها، ويحرم النظر إلى ما عدا ذلك بغير عذر شرعي. أدلتهم:

١. قول الله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ (٤٠)، فقد روي عن ابن

عباس وعلي وعائشة y أن المقصود بما ظهر من الزينة الوجه والكفان (٤١). قال القرطبي: "لما كان الغالب من الوجه والكفين ظهورهما عادة وعبادة وذلك في الصلاة والحج، فيصلح أن يكون الاستثناء راجعا إليهما" (٤٢).

٢. وبما روي عن عائشة رضي الله عنها: "أن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما دخلت على رسول الله ﷺ وعليها ثياب رقاق، فأعرض عنها وقال: (يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا، وأشار إلى وجهه وكفيه) (٤٣). وجه الدلالة:

الْحَدِيثُ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ الْوَجْهَ وَالْكَفَّانِ مِنَ الْعَوْرَةِ، فَيَجُوزُ لِلْأَجْنَبِيِّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى وَجْهِ الْمَرْأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ وَكَفَّيْهَا عِنْدَ أَمْنِ الْفِتْنَةِ مِمَّا تَدْعُو الشَّهْوَةُ إِلَيْهِ مِنْ جَمَاعٍ أَوْ مَا دُونَهُ (٤٤).

٣. وبما ورد عن سهل بن سعد t قال: "كنا عند النبي ﷺ جلوساً، فجاءته امرأة تعرض نفسها عليه، فخفض فيها البصر ورفعها، فلم يردّها، فقال رجل من أصحابه: زوّجنيها يا رسول الله. قال: (أعندك من شيء ؟) قال: ما عندي من شيء، قال: (ولا خاتم من حديد ؟)، قال: ولا خاتم، ولكن أشق بردي هذه فأعطيها النصف وأخذ النصف. قال: (لا، هل معك من القرآن شيء ؟) قال: نعم. قال: (أذهب فقد زوجتكها بما معك من القرآن) (٤٥). ففي الحديث أن الرسول ﷺ نظر إليها يدل عليه قول الراوي: "فخفض فيها البصر ورفعها" وفي رواية: "قصّعت النظر فيها وصوبه" (٤٦)، فدل ذلك على إباحة النظر إلى الوجه (٤٧).

القول الثاني:

وذهب الشافعية إلى حرمة نظر الرجل بغير عذر شرعي إلى وجه المرأة الحرة الأجنبية وكفيها كسائر أعضائها سواء أخاف الفتنة من النظر باتفاق، أم لم يخف ذلك، وهذا هو قول الشافعية على الصحيح (٤٨)، وهو المذهب عند الحنابلة، وظاهر كلام أحمد (٤٩).

أدلتهم:

١. قول الله تعالى: (وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ) (٥٠).

وجه الدلالة: أنه لو كان النظر إلى الوجه والكفين مباحاً لما أمرهم الله تعالى أن يسألوهن من وراء حجاب، ولأباح لهم أن يسألوهن مواجهة، قال القرطبي: "في هذه الآية دليل على أن الله تعالى أذن في مسألتهم من وراء حجاب في حاجة تعرض، أو مسألة يستفتين بها، ويدخل في ذلك جميع النساء بالمعنى، وبما تضمنته أصول الشريعة من أن المرأة كلها عورة، بدنها وصوتها، فلا يجوز كشف ذلك إلا لحاجة كالشهادة عليها أو داء يكون ببدنها، أو سؤالها عما يعرض وتعين عندها" (٥١).

٢. قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (٥٢).

وجه الدلالة: يقول ابن تيمية رحمه الله تعالى في بيانه: "وحقيقة الأمر أن الله جعل الزينة زينتين؛ زينة ظاهرة وزينة غير ظاهرة، وجوز لها إبداء زينتها الظاهرة لغير الزوج وذوي المحارم، وكانوا قبل أن تنزل آية الحجاب كان النساء يخرجن بلا جلباب يرى الرجل وجهها ويديها وكان إذ ذاك يجوز لها أن تظهر الوجه والكفين وكان حينئذ يجوز النظر إليها لأنه يجوز لها إظهاره ثم لما أنزل الله عز وجل آية الحجاب بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ﴾، حجب النساء عن الرجال" (٥٣).

٣. الأحاديث التي جاءت تنهى عن النظر المتعمد، والزيادة على النظرة الأولى، وهي نظر الفجاءة، وقد جاءت عامة تشمل جميع بدن المرأة، وكل ما ورد بعد ذلك في الأخبار من جواز النظر إلى شيء من أعضاء المرأة فإنما أريد به حالة الضرورة أو الحاجة (٥٤).

القول الثالث:

وذهب بعض المتأخرين من الحنفية وأصحاب الفتاوى إلى أنه يحرم النظر بغير عذر أو حاجة إلى بدن المرأة الأجنبية غير الوجه والكفين ويكره النظر إليهما، ويندب غض البصر عنهما ولو بغير شهوة، وعبارة ابن عابدين: "أن الأحوط عدم النظر مطلقاً" (٥٥)، وهو رواية عن أحمد وقول القاضي من الحنابلة (٥٦).

القول الرابع:

وذهب بعض الفقهاء إلى أنه يجوز النظر إلى الوجه والكفين والقدمين من المرأة الأجنبية بغير شهوة، وهذا القول رواه الحسن بن زياد عن أبي حنيفة (٥٧)، وهو قول بعض فقهاء المالكية (٥٨).

أدلتهم:

١. الأثر؛ فقد روي عن عائشة رضي الله عنها في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ أن المراد به القلب والفتحة (٥٩)، والفتحة خاتم إصبع الرجل، فدل على جواز النظر إلى القدمين (٦٠).

٢. القياس: قياس القدمين على الوجه والكفين، لأن المرأة كما تُبْتَلَى بِإِبْدَاءِ وَجْهِهَا فِي الْمُعَامَلَةِ مَعَ الرِّجَالِ وَبِإِبْدَاءِ كَفِّهَا فِي الْأَخْذِ وَالْإِعْطَاءِ تُبْتَلَى بِإِبْدَاءِ قَدَمَيْهَا إِذَا مَشَتْ حَافِيَةً أَوْ مُتَنَعِّلَةً وَرُبَّمَا لَا تَجِدُ الْخُفَّ (٦١) فَصَارَ كَالْكَفِّ وَلِأَنَّ الْوَجْهَ يُشْتَهَى وَالْقَدَمُ لَا يُشْتَهَى فَإِذَا جَازَ النَّظْرَ إِلَى وَجْهِهَا فَقَدِمَهَا أُولَى (٦٢).

القول الرابع:

يتبين لي بعد عرض الأقوال السابقة وأدلتها أن الراجح منها هو أن الوجه والكفين ليسا بعورة، وهو قول جمهور الفقهاء لما يؤيده ما ورد في القرآن والسنة، وكذلك يجب على المرأة ستر جميع بدننها لأنه عورة ما عدا الوجه والكفين فإنه لا يجب سترهما والأولى سترهما في هذا الزمان الذي كثر فيه الفساد والفساق، ويجوز للرجل أن ينظر إليهما والأولى عدمه إلا للحاجة إذا انتفت الشهوة وأُمِنَت الفتنة (٦٣).

الفرع الثالث

الغايات التي شرع النظر فيها

عرفنا أن المرأة كلها عورة إلا وجهها وكفيها، فيحرم النظر إليها لغير حاجة وضرورة، فإذا دعت الحاجة أو وجدت الضرورة أبيح النظر إليها ولكن ضمن ضوابط معينة لا بد من توافرها، وهذه الغايات ذكرها الفقهاء في كتبهم وبعضها قد اختلفوا فيه وهي (٦٤):

١. نظر الرجل إلى المرأة عند مداواتها وتوليدها وتمريضها.

٢. نظر الرجل إلى المرأة عند الشهادة والحكم لها أو عليها.

٣. نظر الرجل إلى المرأة عند معاملتها.

٤. نظر الرجل إلى المرأة عند تعليمها.

٥. نظر الرجل إلى المرأة عند إرادة خطبتها.

وهذا الأخير هو مدار بحثي، حيث يهمننا معرفة الأحكام المتعلقة به، لمعايشته في الواقع، خاصة وقد حصلت الكثير من المخالفات والمغالطات فيما يحل منها وما يحرم.

المطلب الثاني

أحكام النظر إلى المخطوبة وعلة مشروعيتها وشروطه

الفرع الأول: حكم النظر إلى المخطوبة

لا خلاف في أنه يباح النظر إلى المرأة الأجنبية عند خطبتها (٦٥)، بل إن بعض الفقهاء استحب للخاطب النظر إلى المرأة التي يراد خطبتها ورأوا أن ذلك سنة (٦٦).

أدلتهم:

استدل الفقهاء على ذلك بما ورد في السنة والإجماع على النحو الآتي:

أولاً: من السنة:

١. ما روي عن أبي هريرة **t** قال: (كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (أَنْظَرْتُ إِلَيْهَا؟). قَالَ: لَا. قَالَ: (فَاذْهَبْ فَاَنْظُرْ إِلَيْهَا فَإِنَّ فِي أَعْيُنِ الْأَنْصَارِ شَيْنًا) (٦٧).

٢. وعن جابر **t** قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا خطب أحدكم المرأة، فإن استطاع أن ينظر منها إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل) قال: فخطبت جارية من بني سلمة فكنيت أختبئ لها تحت الكرب حتى رأيت منها بعض ما دعاني إلى نكاحها فتزوجتها (٦٨).

٣. وعن المغيرة بن شعبه **t** أنه خطب امرأة، فقال النبي ﷺ: (انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما) (٦٩).

٤. وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ **t**: (أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ **r** فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ جِئْتُ لِأَهَبَ لَكَ نَفْسِي، فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ **r** فَصَعَدَ النَّظَرَ إِلَيْهَا وَصَوَّبَهُ ثُمَّ طَأْطَأَ رَأْسَهُ..)(٧٠).

وجه الدلالة: إن أمر الرسول **r** الخاطب بالنظر إلى المخطوبة يفيد إباحة النظر يقول ابن بطال: "ففي هذه الأحاديث إباحة النظر إلى وجه المرأة لمن أراد نكاحها" (٧١) بل استحبابه لما فيه من فائدة عظيمة وأثر بالغ في الحياة الزوجية فيما لو تمّ الزواج.

ثانياً: الإجماع:

يقول ابن قدامة رحمه الله تعالى: "لا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا فِي إِبَاحَةِ النَّظَرِ إِلَى الْمَرْأَةِ لِمَنْ أَرَادَ نِكَاحَهَا" (٧٢).

الفرع الثاني

العلة من مشروعية النظر إلى المخطوبة

لسنا بحاجة إلى كبير عناء لمعرفة العلة التي من أجلها أباح الشارع الرحيم النظر إلى المخطوبة وذلك لأن العلة جاءت منصوصاً عليها في قول الرسول للمغيرة بن شعبة: (انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما) ويقول علماء الأصول عن بيان علة الحكم بـ(الفاء): "الفاء: إذا علق بها الحكم على الوصف، وذلك نوعان: أحدهما: أن يدخل على السبب والعلة، ويكون الحكم متقدماً، كقوله **r**: (لا تخمروا رأسه، فإنه يبعث مليباً) (٧٣).

الثاني: أن يدخل على الحكم، وتكون العلة متقدمة، كقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ (٧٤)، ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (٧٥). لأن التقدير: من زنى فاجلدوه (٧٦). فالفاء للجزاء والجزاء مستحق بالمذكور السابق، وهو السرقة مثلاً لأنَّ التَّقْدِيرَ إِنْ سَرَقَ فَاقْطَعُوهُ (٧٧).

مما سبق يظهر لنا أن علة الحكم في مسألتنا هذه من النوع الأول وهو دخول حرف الفاء على السبب والعلة ويكون الحكم متقدماً في قول الرسول **r**: (فإنه أحرى أن يؤدم بينكما)، والحكم المتقدم هو: (انظر إليها). إذن العلة كما بينها لنا

المصطفى ٣: (فإنه أحرى أن يؤدم بينكما)، فما هو المقصود بهذا الكلام؟. يقول البغوي في بيان معنى قوله ٣: (يؤدم بينكما) أي: "يكون بينكما المحبة والموافقة" (٧٨). وعند ابن الأثير: "تكون بينكما المحبة والاتفاق"، يقال: أدم الله بينهما يأدم أدماً بالسكون: أي ألف ووفق" (٧٩). ويزيدها وضوحاً الزمخشري بقوله: " الأدم والإيدام: الإصلاح والتوفيق، من أدم الطعام وهو إصلاحه بالإددام وجعله الأدم موافقاً للطعام.. وقوله: (أن يؤدم) أصله بأن يؤدم فحذفت الباء، وحذفها مع أن وأن كثيراً. والمعنى: فإن النظر أولى بالإصلاح وإيقاع الألفة والوفاق بينكما" (٨٠).

بالنظر إلى المخطوبة تتحقق فائدتان، هما السبب في تحقيق المحبة والموافقة بين الخاطبين بعد زواجهما وهما (٨١):

الأولى: أن الخاطب يصبح على علم بمخطوبته ويطلع على تكوينها الجسمي، فالنظر إلى وجهها يدل على جمالها أو قبحها، وإلى كفيها يدل على خصوبة بدننها رقة ونعومة أو خشونة وجلافة.

الثانية: احترازه من الغرر، فلا تزف العروس الشوهاء إلى الشاب العاقل الوسيم فيصعق لمرآها.

المطلب الثالث

ما يحل النظر إليه من المخطوبة وشروطه.

بعدما عرفنا حكم النظر إلى المخطوبة والحكمة الجليلة من وراء ذلك، فلا بد لنا من معرفة المواضع التي يحق للخطاب أن ينظر إليها من المخطوبة، والشروط اللازمة لتوافرها عند النظر إليها، وذلك فيما يلي:

الفرع الأول

بيان ما يحل للخطاب النظر إليه من المخطوبة

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على عدة أقوال هي:

القول الأول:

ذهب الإمام أحمد في رواية عنه (٨٢) إلى أنه يباح له النظر إلى الوجه فقط.

أدلته:

أولاً: من السنة النبوية الشريفة:

ما رواه ابن مسعود ت أن رسول الله ص قال: (المرأة عورة) (٨٣).

وجه الدلالة: بين الحديث أن جميع بدن المرأة عورة لا يحل لرجل أجنبي النظر إليه إلا لضرورة أو حاجة، وحاجة الخاطب تتدفع بالنظر إلى وجهها ويبقى ما عداه على أصل التحريم.

مناقشة الدليل:

هذا كلام صحيح، ولكن ما ورد من أحاديث في موضوع نظر الخاطب إلى مخطوبته فيه إذن بالنظر إلى ما هو أكثر من هذا. فهذا الحديث عام وما ورد من أحاديث بالنظر إلى المخطوبة خصَّ عمومها.

ثانياً: من المعقول:

إن الوجه مجمع المحاسن وموضع النظر وليس بعورة، ولأن ما عدا الوجه كالبيدين وغيرهما عورة فلا يجوز النظر إليهما فهي شبيهة بما لا يظهر منها غالباً في وجوب الستر وعدم النظر (٨٤).

مناقشة الدليل:

هذا الكلام فيه نظر وذلك لاختلاف الفقهاء فيما يحل النظر إليه من المرأة الأجنبية كما مرَّ معنا سابقاً، ومنهم من عدَّ الوجه عورة لا يجوز النظر إليه.

القول الثاني:

ذهب جمهور الفقهاء من المالكية (٨٥) والشافعية (٨٦) وأحمد في رواية (٨٧) إلى أنه يباح له النظر إلى الوجه والكفين ظاهراً وباطناً.

أدلتهم:

أولاً: قال الله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾.

وجه الدلالة: أن الله تعالى نهى النساء المؤمنات عن إبداء ما لا يظهر من زينتهن وذكر الزينة دون مواضعها للمبالغة في الأمر بالتستر، وقد روي عن ابن عباس وابن عمر وعائشة وغيرهم ص أنهم قالوا في بيان معنى: ﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ هو

الوجه والكفان، ولهذا لا يباح النظر إلا إليهما^(٨٨).

مناقشة الدليل:

بيان معنى ﴿ما ظهر منها﴾ لا يؤدي بنا إلى المطلوب، لأن الآية ليست في محل النزاع بل في معرض بيان ما يحل للمرأة إظهاره من الزينة وما لا يحل.

ثانياً: من المعقول:

يبين لنا هذا الصاوي بقوله: "وإنما أذن للخاطب في نظر الوجه واليدين لأن الوجه يدل على الجمال وعدمه. واليدين تدلان على صلابة البدن وطراوته"^(٨٩). وعند الدسوقي "الْيَدَانِ يَدْلَانِ عَلَى خَصَابَةِ الْبَدَنِ وَطَرَاوَتِهِ وَعَلَى عَدَمِ ذَلِكَ"^(٩٠).

مناقشة الدليل؛

هذا صحيح ولكن ما ورد من أحاديث في موضوع نظر الخاطب إلى مخطوبته فيه إذن بالنظر إلى ما هو أكثر من هذا.

القول الثالث:

ذهب الإمام أبو حنيفة إلى أنه يباح للخاطب أن ينظر إلى الوجه والكفين والقدمين^(٩١).

أدلته:

أولاً: ما رواه المغيرة بن شعبة **t** من أنه خطب امرأة، فقال النبي **ر**: (انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما).

وجه الدلالة: أن النبي **ر** دعاه إلى النظر مطلقاً وعلل ذلك كونه وسيلة إلى الألفة والموافقة، وهذا يتحقق بالنظر إلى الوجه والكفين والقدمين.

ثانياً: من المعقول:

إن الحرة البالغ جميع بدنها وشعرها عورة إلا الوجه والكفين والقدمين، فيحل النظر إليهما دون سواهما.

مناقشة أدلة هذا القول:

١. يجاب عنه بمثل ما أجيب عن سابقه.

٢. وأيضا بالنسبة للقدمين فليس الأمر كما ذُكر بأنهما ليسا بعورة بل الذي عليه أكثر الفقهاء أنهما عورة لا يجوز النظر إليهما ويجب سترهما (٩٢).

القول الرابع:

ذهب الحنابلة إلى أنه يباح للخاطب أن ينظر إلى ما يظهر غالباً كالوجه والكفين والقدمين والرأس والرقبة والساق وهو المذهب عندهم (٩٣).

أدلتهم؛

١- قال الله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾.

وجه الدلالة: أن الله تعالى نهى النساء المؤمنات عن إبداء ما خفي من زينتهن، فأما ما ظهر منها فللخاطب أن ينظره منها عند إرادته الزواج بها وليس له أن ينظر إلى ما يستتر من هذه الزينة لأنه لا يحل له أن ينظر ما لا يظهر منها غالباً (٩٤).

٢- ما رواه جابر **t** قال: قال رسول الله **ﷺ**: (إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر منها إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل، قال: فخطبت جارية من بني سلمة، فكنيت أختبئ لها تحت الكرب حتى رأيت منها بعض ما دعاني إلى نكاحها فتزوجتها) (٩٥).

٣- ما رواه المغيرة بن شعبة **t** من أنه خطب امرأة، فقال النبي **ﷺ**: (انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما).

وجه الدلالة: أمر رسول الله **ﷺ** من أراد الزواج من امرأة أن ينظر إليها قبل زواجه منها ما استطاع إلى ذلك سبيلاً لأنه أدعى إلى دوام العشرة والألفة إذا رأى ما يعجبه فأقدم على الزواج منها، والنبي لما أذن في النظر إليها من غير علمها علم أنه أذن في النظر إلى جميع ما يظهر عادة إذ لا يمكن إفراد الوجه بالنظر مع مشاركة غيره له في الظهور، ولأنه يظهر غالباً فأبيح النظر إليه كالوجه ولأنها امرأة أبيع له النظر إليها بأمر الشارع، فأبيح النظر منها إلى ذلك كنزوات المحارم (٩٦).

٤- ما رواه سعيد عن سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي جعفر قال: "خطب عمر

بن الخطاب ابنة علي، فذكر منها صغراً، فقالوا له: إنما رذك، فعاوده، فقال: أرسل بها إليك تنتظر إليها، فرضيها، فكشف عن ساقها، فقالت: أرسل لولا أنك أمير المؤمنين للطمت عينيك!"(٩٧).

وجه الدلالة: أن عمر t نظر إلى ساق المخطوبة فدلّ هذا على جواز النظر إلى ما يظهر غالباً ولو كان محرماً لما نظر إلى ساقها.

مناقشة أدلة هذا القول:

١. أرى بأن هذا الكلام موافق للحكمة من إباحة النظر إلى المخطوبة.
٢. وأيضاً بالنسبة للأثر الوارد فليس فيه دلالة مباشرة لأن أم كلثوم كانت صغيرة السن وأصحاب هذا القول يرون أنه يباح النظر إلى بدن الصغيرة كله ما عدا ما بين السرة إلى الركبة(٩٨).

القول الخامس:

ذهب الإمام أبو عمر عبد الرحمن الأوزاعي إلى أنه يباح للخاطب أن ينظر إلى مواضع اللحم من المخطوبة.

أدلته:

لم تذكر المراجع له دليلاً خاصاً ولكنهم ذكروا بعض الأقوال وقالوا: "حجتهم.."(٩٩) وذكروا عموم الأدلة الواردة في الأحاديث السابق ذكرها.

مناقشة أدلة هذا القول:

يجاب عمّا ذكر من أدلة بما أجيب عن أدلة القول الثاني.

القول السادس:

ذهب الإمام أحمد في رواية(١٠٠) إلى أنه يباح للخاطب أن ينظر إلى جميع بدن المخطوبة إلا العورة المغلطة، وفي رواية أخرى عنه أنه يباح له النظر إلى جميع بدن(١٠١) ووافقه على هذا الظاهرية(١٠٢).

أدلّتهم:

- ١- قول الله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾(١٠٣).
- وجه الدلالة:** أن الله تعالى افترض غض البصر جملة، كما افترض حفظ

الفرج، فهو عموم لا يجوز أن يخص منللاً ما خصه نصٌ صحيح، وقد خص النص نظر من أراد الزواج فقط (١٠٤).

٢- ما رواه جابر **t** قال: قال رسول الله **ﷺ**: (إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر منها إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل) قال: فخطبت جارية من بني سلمة فكنت أختبئ لها تحت الكرب حتى رأيت منها بعض ما دعاني إلى نكاحها فتزوجتها (١٠٥).

٣- ما رواه المغيرة بن شعبه **t** من (أنه خطب امرأة، فقال له النبي **ﷺ**: انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما).

وجه الدلالة: ما ورد في هذين الحثين خصَّ عموم الآية القاضية بالغض، فكان هذا عموماً مخرجاً لهذه الحال من جملة ما حرم من غض البصر (١٠٦).
مناقشة أدلة هذا القول:

لا حجة لأصحاب هذا القول فيما ذهبوا إليه للأسباب الآتية:

١. لأن الشارع أذن لمريد الزواج من امرأة معينة أن ينظر منها إلى ما يدعوه إلى نكاحها، والإذن متجه في النظر إلى بعضها لا إلى جميع بدنها لقوله عليه السلام: (أن ينظر منها) ومن تفيد التبويض فيكون الإذن إلى البعض فقط.

٢. وأيضاً "لأن النظر أبيح للحاجة فيختص بما تدعو الحاجة إليه، والحديث مطلق ومن نظر إلى وجه إنسان سمي ناظراً إليه، ومن رآه وعليه ثيابه سمي رائياً له قال الله تعالى: (وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ) (١٠٧)" (١٠٨).

٣. أن هذا الفعل مخالف للأدب والأخلاق التي أمرنا بها ديننا، ولذا قال النووي معلقاً على هذا الكلام: "وهذا خطأ ظاهر منابذ لأصول السنة والإجماع" (١٠٩).

الرأي الرابع:

بعد هذه الجولة من بيان أقوال الفقهاء وأدلتهم ومناقشتها يتبين لي رجحان قول من يقول بإباحة النظر إلى الرأس والوجه والرقبة والكفين والساقين والقدمين، وهم أصحاب القول الرابع من الحنابلة، وذلك للآتي:

١. قوة أدلتهم التي استدلو بها من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وسلامة الاستدلال على ما ذهبوا إليه.

٢. أن الخاطب يقع بين ثلاثة أصناف من الناس هم ؛ الزوج الذي يباح له النظر إلى جميع بدن زوجته، والأجنبي الذي يحرم عليه النظر إلا إلى الوجه والكفين فقط، والثالث: المحارم، فأين يقع الخاطب؟.

فالخاطب ليس بزوجة يقيناً، وليس بمحرم يقيناً، وليس بأجنبي على إطلاق لفظ الأجنبي، ولكنه يقع بين درجتي الزوج والأجنبي، ولم يأت له بيان من القرآن وإنما من السنة النبوية حيث أعطت الخاطب ميزة خاصة عن سائر الأجانب وذلك بالحث على النظر إلى المخطوبة لوجود داعي شرعي هو الزواج.

والحكمة هي حصول الألفة والموافقة بينهما، فإذا كان المباح له أن ينظر إلى الوجه والكفين فقط فلا ميزة حينئذ له، لذا فلا أقل من أن يكون في درجة المحارم أو قريباً منها وهذا ما يؤكد لنا حديث جابر t عن النبي r : (إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر منها إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل) ففي هذا الحديث:

- قوله r : (أحدكم) فيه إشارة إلى صنف الأجانب.
- قوله r : (فإن استطاع) يدل على أن المواضع التي يباح له النظر إليها ليس من السهل رؤيتها لذا فهي أكثر من الوجه والكفين اللذين يسهل على الإنسان رؤيتهما، ويؤيده ما قاله جابر: " فخطبت جارية من بني سلمة فكنت أختبئ لها تحت الكرب حتى رأيت منها بعض ما دعاني إلى نكاحها فتزوجتها " فلماذا يختبئ لها؟.
- قوله r : (منها) فيه دلالة على أن المباح هو البعض لا كل الأعضاء، لأن الذي ينظر إلى الكل هو الزوج!.

وبهذا يتبين لنا أن القول الراجح هو القول الرابع، وما أحسن ما قاله السباعي - في كتابه شرح قانون الأحوال الشخصية-: " وقد اعتمد فقهاء الحنابلة هذه الرواية ولعل مراعاة حكمة التشريع مع إجازة النظر إلى المخطوبة ترجح المعتمد عند الحنابلة "(١١٠).

الفرع الثاني

بيان شروط إباحة النظر إلى المخطوبة

بعدما عرفنا أن الشارع الكريم قد أباح النظر إلى المخطوبة فإن هذا النظر ليس على إطلاقه وإنما قيده بضوابط ذكرها العلماء الأجلاء هي:

١. أن تكون المخطوبة ممن ترجى موافقتها (١١١)، فإذا تيقن أو غلب على ظنه قبولها أو وليها استحب له النظر وإلا فإنه يحرم.

٢. أن لا تكون زوجة لغيره أو مخطوبة لغيره لقوله ٣: (وَلَا يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَتَرَكَ الْخَاطِبُ قَبْلَهُ، أَوْ يَأْذَنَ لَهُ الْخَاطِبُ) (١١٢). هذا النهي صريح في تحريم الخطبة الثانية بعد تمام الموافقة على الخطبة الأولى لخطيب آخر، لما فيها من إيذاء الخاطب الأول، وتوريث عداوته، وزرع الضغينة في نفسه، فإن عدل أحد الطرفين أو أذن لغيره بالتقدم للخطبة، جاز ذلك. وقد أجمع العلماء على تحريمها إذا كان قد صرح للخاطب بالإجابة ولم يأذن ولم يترك (١١٣). ومن خطب على خطبة أخيه في الموضع الذي لا يجوز له أن يفعل ذلك فقد ظلمه وأفسده ووجب عليه أن يتوب إلى الله من ذلك لأنه جفاء وخيانة (١١٤) ويتحلل صاحبه لأن التوبة من الظلمات لا تكون إلا برد التباعات، فإن أبى أن يحلله فعليه أن يترك المرأة فإن لم يتزوجها تزوجها هو بعد إن شاء (١١٥).

٣. ألا يقصد التلذذ (١١٦)، بل يقصد إقامة السنة في الزواج لا قضاء الشهوة فإنه يحرم.

٤. أن يكون النظر إليها بعلمها، لسد الذريعة مخافة أن يتسبب أهل الفساد بالنظر فإذا اطلع عليهم يقولون كنا خطابا اشترطه الإمام مالك (١١٧). خلافا لجمهور الفقهاء الذين أجازوا النظر إليها بدون إنها اكتفاءً بإذن الشارع، ولئلا تَنْزِينَ فَيُفُوتَ غَرْضُهُ (١١٨).

٥. أن تكون معينة، فلا يجوز تصفح وجوه النساء لاختيار إحداهن (١١٩).

المطلب الرابع

مسائل مهمة في النظر إلى المخطوبة.

الفرع الأول

حكم النظر إليها عبر الوسائل الحديثة كالصور الفوتوغرافية وغيرها

اختلف العلماء المعاصرون في هذه المسألة على قولين:

الأول: الجواز (١٢٠)، ولكن ضمن شروط هي:

- ١- أن تكون الصورة محتشمة وبالحجاب الشرعي.
 - ٢- أن تكون مطابقة للواقع بدون تبويض أو تلوين وتغاير للواقع.
 - ٣- إعادة الصورة بعد انتهاء الغرض منها .
 - ٤- أن يكون الخاطب صادقاً في طلبه .
 - ٥- أن يكون الخاطب ذا أخلاق فاضلة .
 - ٦- أن لا ينظر إليها نظرة استمتاع وتلذذ بل لمجرد معرفة المخطوبة .
- وهذا الرأي مبني على جواز النظر إلى المخطوبة حقيقة، بنفس أدلتهم ومع مراعاة الشروط.

الثاني: عدم الجواز (١٢١).

وعللوا ذلك بما يلي:

١. وذلك لأن أصل التصوير -في نظر بعضهم- حرام.
 ٢. ثم إنَّها لا تقوم بالمقصد الشرعي وهو أن يؤدب بينهما.
 ٣. ولأنَّه قد يشاركه غيره في النظر إليها.
 ٤. ولأنَّ الصورة لا تحكي الحقيقة تماماً، فكم من صورة رآها الإنسان فإذا شاهد المصوَّر وجده مختلفاً تماماً.
 ٥. و أنَّه ربَّما تبقى هذه الصورة عند الخاطب ويعدل عن الخطبة ولكن تبقى عنده يلعب بها كما شاء.
- ويظهر لي ممَّا سبق أنَّ الراجح من القولين قول من اعتبر الجواز بشروطه، وخاصة عند تحقق الحاجة إلى ذلك.

الفرع الثاني

حكم الكلام مع المخطوبة أو اللقاء بها

الأصل أنَّه لا يجوز للخاطب أن يكلم المخطوبة ولا أن يلتقي بها قبل

الخطبة؛ لأن المكالمات واللقاء بها أدعى للشهوة والتلذذ بصوتها، ولهذا جاء الإذن من الشارع بالنظر لا بالكلام في قول النبي (٣): (أن ينظر منها)، ولم يقل: أن يسمع منها. إلا إذا دعت ضرورة لذلك والضرورة تقدر بقدرها وذلك كمن رأى فتاة تدرس في جامعة ولا يعرف عنها شيئاً ولم توجد وسيلة للتعرف عليها إلا بالكلام معها.

الفرع الثالث

حكم نظر المخطوبة إلى الخاطب

يُسْنُ للمرأة أن تنظر إلى الرجل إذا أرادت تزوجه، فإنه يعجبها منه ما يعجبه منها، ويحل لها أن تنظر للخطب مع خوف الشهوة للاشتراك في العلة المذكورة في الحديث الشريف بل هي أولى منه في ذلك لأنه يمكنه مفارقة من لا يرضاها بخلافها، وتنظر إلى ما تقدر عليه ما عدا ما بين سرته وركبته (١٢٢).

الفرع الرابع

حكم تكرير النظر

دلّت الروايات على أنه يباح للخطب أن يكرر النظر إلى المخطوبة وذلك تحقيقاً للحكمة منه وهي الألفة والمحبة بينهما، ففي الحديث أن الرسول ٣ نظر إلى المرأة التي وهبته نفسها فنظر إليها وكرر الفعل الذي يدل عليه قول الراوي: "فخَفَّضَ فيها البصر ورفعها" وفي رواية: "فصَعَّدَ النظر فيها وصوبه". ومن هنا أجاز الفقهاء تكرير النظر وتأمل محاسن المخطوبة بدون شهوة (١٢٣) وأجاز بعضهم مع الشهوة (١٢٤).

ولم يتعرض الفقهاء لضبط مقدار التكرار وقدره بعضهم بثلاث مرات (١٢٥) أخذاً من كلام النبي (٣) الذي قاله لعائشة رضي الله عنها: (أُرِيْتُكَ فِي الْمَنَامِ ثَلَاثَ لَيَالٍ جَاءَنِي بِكِ الْمَلَكُ..) (١٢٦). ويبدو أنه يكون بقدر الحاجة.

الفرع الخامس

حكم التوكيل في النظر

كما يباح للخطب أو للمخطوبة أن ينظر بنفسه فإنه يجوز له أن يوكل غيره ذكراً كان أو أنثى يدل عليه فعل النبي ٣ أنه بعث أم سليم إلى امرأة وقال: (انظري

إلى عرقوبها وشمي معافها)(١٢٧). وينبغي أن يكون الوكيل أميناً ثقةً نزيهاً بصيراً صادقاً في وصفه.

الضرع السادس وقت النظر

يرى بعض الفقهاء أن وقت النظر إنما يكون قبل العقد ليعلم حقيقة أمرها(١٢٨)، ويرى أكثر الفقهاء أن وَقْتُ النَّظَرِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ وَبَعْدَ الْعَزْمِ عَلَى النِّكَاحِ ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ الْعَزْمِ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ وَبَعْدَ الْخُطْبَةِ قَدْ يُفْضَى الْحَالُ إِلَى التَّرْكِ فَيَشُقُّ عَلَيْهَا(١٢٩).

الخاتمة:

وبعد هذه الجولة فقد توصلت إلى النتائج الآتية:

أولاً: ينبغي للمسلم ذكراً كان أو أنثى أن يحرص على غضّ بصره عما حرم الله تعالى، وذلك حرصاً على دينه وخلقه من أن يدنس ولما فيه من فوائد جليلة.

ثانياً: لقد رغب الإسلام كلا الخاطبين في نظر كل واحد منهما إلى الآخر لحكمة جليلة هي تحقيق السعادة الأسرية بدوام الألفة بين الزوجين.

ثالثاً: أن الخاطب يباح له النظر إلى ما يظهر غالباً من المخطوبة، كالرأس والوجه والرقبة والكفين والساقين والقدمين في حال غفلتها، لكن لا تكشف له في البيت سوى الوجه والكفين.

رابعاً: أن المخطوبة يستحب لها أن تنظر إلى خاطبها ولها أن تنظر إلى ما بين سرتة وركبته.

خامساً: للخاطب والمخطوبة أن يكرر النظر إلى صاحبه ويتأمل محاسنه بقدر حاجته حتى يحصل له المقصود من النظر.

سادساً: جواز استعمال الوسائل الحديثة كالصورة من أجل الخطبة ولكن ضمن ضوابط معينة.

سابعاً: لكلا الخاطبين أن يوكل غيره في النظر إلى الآخر رجلاً كان أو أنثى مع الحرص على أن يكون الوكيل أميناً ثقةً نزيهاً بصيراً صادقاً في وصفه.

ثامناً: للخاطب أن ينظر إلى المخطوبة دون علمها ولكن بعد العزم على الزواج وقبل الخطبة.

تاسعاً: لا يجوز للخاطب أن يكلم المخطوبة ولا أن يلتقي بها قبل الخطبة لأن المكالمة واللقاء بها أدعى للشهوة والتلذذ بصوتها.

عاشراً: لا بدّ من مراعاة الشروط التي اشترطها الفقهاء من أجل إباحة النظر إلى المخطوبة والتي من أهمها؛ أن تكون المخطوبة ممن ترجى موافقتها، وألا تكون زوجة لغيره أو مخطوبة لغيره.

حادي عشر: ينبغي على المفتي الحذر إذا أراد الفتوى بهذا الرأي في مقدار ما يباح النظر إليه من المخطوبة وهو ما يظهر غالباً— فلا يفتي به إلا لرجل مسلم ثقة أمين على أعراض المسلمين، حتى لا يتخذ الفسّاق من الناس ذريعة لإطلاق العنان لأبصارهم في انتهاك حرّمات المسلمين، وهذه العلة هي التي دعت بعض العلماء إلى عدم الفتوى بهذا الرأي رغم رجحانه لديه قائلاً: "وهذا هو الرأي الراجح لديّ ولكن لا أفتي به" (١٣٠).

الهوامش:

١. سورة النساء، آية/١.
٢. سورة الحجرات، آية/١٣.
٣. سورة الروم، آية/٢١.
٤. سورة البقرة، آية/٢٣٥.
٥. ابن فارس: أحمد بن فارس بن زكريا بن حبيب الرازي، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، اتحاد الكتاب العرب، ط/د، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م، ج/٢ ص/١٩٨-١٩٩.
٦. قلعة جي: د. محمد روا والقنبي: د. حامد صادق: معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، بيروت، ط/٢، ١٩٨٨م، ج/١ ص/١٩٧.
٧. دائرة قاضي القضاة: قانون الأحوال الشخصية الأردني، رقم/٣٦، لسنة/ ٢٠١٠م، المادة/٢، ص/١.
٨. ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، ج/٥ ص/٤٤٤.
٩. قلعة جي: معجم لغة الفقهاء، ج/١ ص/٤٨٢.
١٠. سورة البقرة، آية/١٨٢.

١١. ابن سيده: علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م، ج/١٠ ص/٣٣٨. وانظر: ابن منظور: محمد بن مكرم الأفرقي المصري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط/١، س ن/د، ج/١٤ ص/٢٩١.
١٢. الجرجاني: علي بن محمد، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط/١، ١٤٠٥هـ، ج/١ ص/١٥١.
١٣. ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، ج/٤ ص/١٨٤-١٨٦.
١٤. سورة الأحزاب، آية/١٣.
١٥. الشرييني: محمد بن محمد الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، تحقيق: د. محمد تامر والشيخ شريف، دار الحديث، القاهرة، ط/د، ١٤٢٧هـ، ج/٢ ص/٤٥١.
١٦. الجرجاني: التعريفات، ج/١ ص/٩٤٢-٩٤٣.
١٧. قلعة جي: معجم لغة الفقهاء، ج/١ ص/٣٢٤.
١٨. رواه الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة، الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي، تحقيق: أحمد بن محمد شاكر، دار إحياء التراث، بيروت، ط/د، س ن /د، ج/٣ ص/٤٧٦. وقال: "حسن غريب".
١٩. المرجع السابق، ج/١ ص/٣٤٢.
٢٠. سورة الأحزاب، آية/٣٥.
٢١. قلعة جي: معجم لغة الفقهاء، ج/١ ص/٢٥١.
٢٢. الزبيدي: محمد بن محمد، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، مكان نشر/ د، س ن/د، ج/١١ ص/٤٩٨.
٢٣. سورة النور، آية/٣٠.
٢٤. البخاري: محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله (ﷺ) وسننه وأيامه تحقيق: د. مصطفى البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط/٣، ١٤٠٧هـ، ج/٥ ص/٢٢٩٩.
٢٥. سورة النور، آية/٣١.
٢٦. سورة الحاقة، آية/٤٧.
٢٧. القرطبي: محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، ط/د، س ن/د، ج/١٢ ص/٢٢٢.
٢٨. البخاري: الجامع الصحيح، ج/٢ ص/٢٣٣٣.
٢٩. رواه الترمذي: سنن الترمذي، ج/٥ ص/٣٨٨ وحسنه، وابن أبي شيبة: عبد الله بن محمد، مصنف ابن أبي شيبة، تحقيق: كمال الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط/١، ١٤٠٩هـ، ج/٤ ص/٦. والدارمي: عبد الله بن عبد الرحمن، سنن الدارمي، تحقيق: فواز زمزلي وخالد العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط/١، ١٤٠٧هـ، ج/٢ ص/٣٨٦.

٣٠. مسلم: ابن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم " المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله (٣)"، تحقيق: محمد بن فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/د، س ن/د، ج/٣ ص/١٦٩٩.
٣١. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج/١٢ ص/٢٢٣.
٣٢. ابن قيم الجوزية: محمد بن أبي بكر، روضة المحبين ونزهة المشتاقين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ، ص/٩٧-١٠٤ بتصرف يسير.
٣٣. سورة النور، آية/٣٥.
٣٤. سورة النور، آية/٣٠.
٣٥. سورة الحجر، آية/٧٢.
٣٦. المراد بالأجنبية من ليست بزوجة ولا من المحارم.
٣٧. الزيلعي: عثمان بن علي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، ناشر/د، م ن/د، س ن/د، ج/١٦ ص/٣٥٩.
٣٨. الدسوقي: محمد بن أحمد، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ناشر/د، م ن/د، س ن/د، ج/٢ ص/٢٩٩.
٣٩. الرملي: محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ناشر/د، م ن/د، س ن/د، ج/٢٠ ص/١٨٣.
٤٠. سورة النور، آية/٣١.
٤١. الشوكاني: محمد بن علي، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، تعليقات يسيرة لمحمد منير الدمشقي، إدارة الطباعة المنيرية، ط/د، س ن/د، ج/٦ ص/١٧٢.
٤٢. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج/١٢ ص/٢٢٩.
٤٣. أبو داود: سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق: عزت بن عبيد الدعاس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٣٨٨هـ، ج/٤ ص/٣٩. وقال: "مرسل"، والحديث صححه الألباني: محمد ناصر الدين في صحيح سنن أبي داود، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ط/١، ١٤٠٩هـ برقم/٤١٠٤.
٤٤. الصَّدِّيقِي: محمد أشرف، عون المعبود شرح سنن أبي داود، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط/١، ١٤٠٧هـ، ج/٩ ص/١١٢٤.
٤٥. البخاري: الجامع الصحيح، ج/٥ ص/١٩٧٢.
٤٦. المرجع السابق، ج/٥ ص/١٩٦٩.
٤٧. السرخسي: محمد بن أحمد، ج/١٢ ص/٣٧١.
٤٨. الرملي: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ج/٢٠ ص/١٨٣.
٤٩. المرادوي: علي بن سليمان، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/١، ١٤١٩هـ، ج/٨ ص/٢٣.

٥٠. سورة الأحزاب، آية/٥٣.
٥١. القرطبي: تفسير القرطبي، ج/١٤ ص/٢٢٧.
٥٢. سورة الأحزاب، آية/٥٩.
٥٣. ابن تيمية: أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء، ط/١ ١٤٢٦ هـ، ج/٢٢ ص/١١٠.
٥٤. ابن قدامة: عبد الله بن أحمد، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، دار الفكر، بيروت، ط/١، ١٤٠٥ هـ، ج/٧ ص/٤٦٠.
٥٥. ابن عابدين: محمد علاء الدين أفندي، حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو حنيفة، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٢١ هـ، ج/٦ ص/٣٦٥.
٥٦. ابن قدامة: المغني، ج/٧ ص/٤٦٠.
٥٧. الزبيدي: أبو بكر بن علي بن محمد، الجوهرة النيرة، ناشر/د، م ن/د، س ن/د، ج/٦ ص/١٦٣.
٥٨. الحطاب: محمد بن محمد بن عبد الرحمن، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، تحقيق: زكريا عميرات، دار عالم الكتب، ط/خاصة، ١٤٢٣ هـ، ج/٢ ص/١٨١.
٥٩. السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، تحقيق: مركز هجر للبحوث، دار هجر، مصر، ١٤٢٤ هـ، ج/١١ ص/٢٥.
٦٠. الكاساني: أبو بكر بن مسعود بن أحمد، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ناشر/د، م ن/د، س ن/د، ج/١٠ ص/٤٨٥.
٦١. السرخسي: المبسوط، ج/١٢ ص/٣٧١.
٦٢. الزبيدي: الجوهرة النيرة، ج/٦ ص/١٦٣.
٦٣. ابن القطان: علي بن محمد الفاسي، النظر في أحكام النظر بحاسة البصر، دار الصحابة، طنطا، مصر، ط/١، ١٩٩٤ م، ص/٦٧-٦٨.
٦٤. إدريس: عبد الفتاح محمود، أحكام العورة في الفقه الإسلامي، ناشر ومكان/د، ط/١، ١٩٩٣ م، ج/١ ص/٣٢٩. وابن القطان: لنظر في أحكام النظر، ص/١٧٦.
٦٥. ابن قدامة: المغني، ج/٧ ص/٤٥٣.
٦٦. السوقي: حاشية الدسوقي، ج/٧ ص/٣٣١. الشرييني: مغني المحتاج، ج/١٢ ص/٣٥.
٦٧. مسلم: صحيح مسلم، ج/٢ ص/١٠٤٠.
٦٨. حنبل: أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، الأحاديث مذيلة بتعليق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط/د، س ن/د، ج/٣ ص/٣٣٤. قال شعيب: حديث حسن. والكرب: أصل سعف النخل.
٦٩. الترمذي: محمد بن عيسى، الجامع الصحيح سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، الأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/د، س

- ن/د، ج/٣ ص/٣٩٧. والحديث حسنه الترمذي وصححه الألباني.
٧٠. سبق تخريجه.
٧١. ابن بطال: علي بن خلف، شرح صحيح البخاري، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط/٢، ١٤٢٣هـ، ج/٧ ص/٢٣٧.
٧٢. ابن قدامة: المغني، ج/١٥ ص/٦٩.
٧٣. البخاري: الجامع الصحيح، ج/٢ ص/٩٦. ومسلم: صحيح مسلم، ج/٤ ص/٢٣.
٧٤. سورة النور، آية/٢.
٧٥. سورة المائدة، آية/٣٨.
٧٦. الشوكاني: محمد بن علي، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق: أحمد عناية، دمشق، كفر بطنا، دار الكتاب العربي، ط/١، ١٤١٩هـ، ج/٢ ص/١٢٠.
٧٧. الزركشي: محمد بن بهادر، البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ، ج/٤ ص/١٧٣.
٧٨. البغوي: الحسين بن مسعود، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق. بيروت، ١٤٠٣هـ، ج/٩ ص/١٧.
٧٩. ابن الأثير: المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ، ج/١ ص/٦٢.
٨٠. الزمخشري: محمود بن عمر، الفائق في غريب الحديث، تحقيق: علي البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط/د، س ن/د، ج/١ ص/٢٩.
٨١. عتر: عبد الرحمن، خطبة النكاح، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط/١، ١٩٨٥م، ص/١٩٤.
٨٢. المرداوي: الإنصاف، ج/٨ ص/١٥.
٨٣. سبق تخريجه.
٨٤. ابن قدامة: أبو محمد عبد الله، الكافي في فقه الإمام المجل أحمد بن حنبل، ناشر/د، م ن/د، س ن/د، ج/٣ ص/٣.
٨٥. الدسوقي: حاشية الدسوقي، ج/٧ ص/٣٣١.
٨٦. الشرييني: مغني المحتاج، ج/١٢ ص/٣٤.
٨٧. المرداوي: الإنصاف، ج/٨ ص/١٦.
٨٨. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج/١٢ ص/٢٢٦-٢٢٧. بتصرف.
٨٩. الصاوي: أحمد، بلغة السالك لأقرب المسالك، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ، ج/٢ ص/٢١٧.
٩٠. الدسوقي: حاشية الدسوقي، ج/٧ ص/٣٣١.
٩١. الرازي: محمد بن أبي بكر، تحفة الملوك، تحقيق: د. عبد الله نذير أحمد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط/د، ١٤١٧هـ، ج/١ ص/٦٣.

٩٢. ابن القطان: النظر في أحكام النظر، ص/٦٧-٦٨.
٩٣. ابن القيم: محمد بن أبي بكر، حاشية ابن القيم على سنن أبي داود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/٢، ١٤١٥هـ، ج/٦ ص/٦٨.
٩٤. إدريس: أحكام العورة، ج/١ ص/٣٣٩. بتصرف.
٩٥. سبق تخريجه.
٩٦. ابن قدامة: المغني، ج/٧ ص/٣٤٢-٣٤٣.
٩٧. ابن حجر: أحمد بن علي، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ، ج/٨ ص/٢٩٣.
٩٨. المرداوي: الإنصاف، ج/١ ص/٣١٨.
٩٩. ابن بطال: شرح صحيح البخاري، ج/٧ ص/٢٣٧.
١٠٠. المرداوي: الإنصاف، ج/٨ ص/١٦.
١٠١. الحمد: حمد بن عبد الله، شرح زاد المستتقع، دار نشر ومكانه/د، ط/د، س ن/د، ج/٢٠ ص/١٦.
١٠٢. ابن حزم: علي بن أحمد، المحلى بالآثار، دار الفكر، م ن/د، ط/د، س ن/د، ج/٩ ص/١٦١.
١٠٣. سورة النور، آية/٣٠.
١٠٤. ابن حزم: المحلى، ج/٩ ص/١٦١.
١٠٥. سبق تخريجه.
١٠٦. ابن حزم: المحلى، ج/٩ ص/١٦١.
١٠٧. سورة المنافقون، آية/٤.
١٠٨. ابن قدامة: المغني، ج/٧ ص/٤٥٣.
١٠٩. النووي: يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/٢، ١٣٩٢هـ، ج/٩ ص/٢١٠.
١١٠. السباعي: مصطفى، شرح قانون الأحوال الشخصية، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، ط/٧، ١٩٦٥م، ج/١ ص/٥٤.
١١١. الشرييني: مغني المحتاج، ج/١٢ ص/٣٣.
١١٢. البخاري: الجامع الصحيح، ج/٧ ص/٢٤. ومسلم: صحيح مسلم، ج/٤ ص/١٣٨.
١١٣. الرُّحَيْلِيُّ: وَهْبَةُ، الْفَقْهُ الْإِسْلَامِيُّ وَأَدْلَتُهُ، دار الفكر، دمشق، ط/٣١، ٢٠٠٩م، ج/٧ ص/٢٥.
١١٤. ابن نجيم: زين الدين بن إبراهيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، دار المعرفة، بيروت، ط/٣، ١٩٩٣م، ج/٣ ص/٨٧.
١١٥. ابن رشد الجد: محمد بن أحمد، البيان والتحصيل، تحقيق: د محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط/٢، ١٤٠٨هـ، ج/٤ ص/٤٥٥.

١١٦. الصاوي: أحمد بن محمد، حاشية الصاوي على الشرح الصغير، ناشر/د، م ن/د، س ن/د، ج/٤ ص/٤٠٨.
١١٧. الحطاب: مواهب الجليل، ج/٥ ص/٢١.
١١٨. الشربيني: مغني المحتاج، ج/١٢ ص/٣٥.
١١٩. عتر: خطبة النكاح، ص/١٩٨.
١٢٠. العبدلي: محمد فنحور، فقه النظر في مسألة النظر "النظرة الشرعية للمخطوبة"، كتاب اليكتروني، ص/٩.
١٢١. موقع الإسلام سؤال وجواب، فقه الأسرة، الخطبة، فتوى رقم/٤٠٢٧.
١٢٢. ابن عابدين: حاشية رد المحتار، ج/٦ ص/٣٧٠. الشربيني: مغني المحتاج، ج/١٢ ص/٣٦. البهوتي: منصور بن يونس، كشف القناع عن متن الإقناع، ناشر/د، م ن/د، س ن/د، ج/١٦ ص/٤٠٤.
١٢٣. المرداوي: الإنصاف، ج/٨ ص/١٦.
١٢٤. الكاساني: بدائع الصنائع، ج/١٠ ص/٤٨٦.
١٢٥. الأنصاري: زكريا، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، تحقيق: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢ هـ، ج/٣ ص/١٠٩.
١٢٦. مسلم: صحيح مسلم، ج/٧ ص/١٣٤.
١٢٧. حديث صحيح، أنظر تخريجه عند؛ ابن الملقن: عمر بن علي، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، ط/١، ١٤٢٥ هـ، ج/٧ ص/٥٠٧-٥٠٩.
١٢٨. الصاوي: حاشية الصاوي على الشرح الصغير، ج/٤ ص/٤٠٨.
١٢٩. ابن نجيم: البحر الرائق، ج/٧ ص/٤٦٢. القليوبي: أحمد بن أحمد، حاشية قليوبي على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، ط/د، ١٤١٩ هـ، ج/٣ ص/٢٠٩. والمرداوي: الإنصاف، ج/٨ ص/١٦.
١٣٠. الزحيلي: الفقه الإسلامي، ج/٩ ص/١٧.

فهرس المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.
٢. ابن الأثير: المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩ هـ.
٣. إدريس: عبد الفتاح محمود، أحكام العورة في الفقه الإسلامي، ناشر ومكان/د، ط/١ ١٩٩٣ م.
٤. الألباني: محمد ناصر الدين، صحيح سنن أبي داود، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ط/١،

١٤٠٩هـ.

٥. الأنصاري: زكريا، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، تحقيق: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢ هـ.
٦. البخاري: محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ٣ وسننه وأيامه تحقيق: د. مصطفى البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط/٣، ١٤٠٧ هـ.
٧. ابن بطال: علي بن خلف، شرح صحيح البخاري، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط/٢، ١٤٢٣ هـ.
٨. البغوي: الحسين بن مسعود، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق - بيروت، ١٤٠٣ هـ.
٩. البهوتي: منصور بن يونس، كشف القناع عن متن الإقناع، ناشر/د، م ن/د، س ن/د.
١٠. الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة، الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي، تحقيق: أحمد بن محمد شاکر، دار الكتب العلمية، ط/د، س ن /د.
١١. الترمذي: محمد بن عيسى، الجامع الصحيح سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاکر وآخرون، الأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/د، س ن/د.
١٢. ابن تيمية: أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار دار الوفاء، ط/١ ١٤٢٦ هـ.
١٣. الجرجاني: علي بن محمد، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط/١، ١٤٠٥ هـ.
١٤. ابن حجر: أحمد بن علي، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢ هـ.
١٥. ابن حزم: علي بن أحمد، المحلى بالآثار، دار الفكر، ط/د، س ن/د.
١٦. الحطاب: محمد بن محمد بن عبد الرحمن، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، تحقيق: زكريا عميرات، دار عالم الكتب، ط/خاصة، ١٤٢٣ هـ.
١٧. الحمد: حمد بن عبد الله، شرح زاد المستتقع، دارنشر ومكانه/د، ط/د، س ن/د.
١٨. حنبل: أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، الأحاديث مذيلة بتعليق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط/د، س ن/د.
١٩. دائرة قاضي القضاة: قانون الأحوال الشخصية الأردني، رقم/٣٦، لسنة/ ٢٠١٠م.
٢٠. الدارمي: عبد الله بن عبد الرحمن، سنن الدارمي، تحقيق: فواز زمزلي وخالد العلمي دار الكتاب العربي، بيروت، ط/١، ١٤٠٧ هـ.
٢١. أبو داود: سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق: عزت بن عبيد الدعاس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٣٨٨ هـ.

٢٢. الدسوقي: محمد بن أحمد، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ناشر/د، م ن/د، س ن/د.
٢٣. الرازي: محمد بن أبي بكر، تحفة الملوك، تحقيق: د. عبد الله نذير أحمد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط/د، ١٤١٧هـ.
٢٤. ابن رشد الجد: محمد بن أحمد، البيان والتحصيل، تحقيق: د محمد حجي وآخرون دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط/د، ١٤٠٨هـ.
٢٥. الرملي: محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ناشر/د، م ن/د، س ن/د.
٢٦. الزبيدي: أبو بكر بن علي بن محمد، الجوهرة النيرة، ناشر/د، م ن/د، س ن/د.
٢٧. الزبيدي: محمد بن محمد، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، مكان نشر/د، س ن/د.
٢٨. الزحيلي: وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، ط/د، ٣١، ٢٠٠٩م.
٢٩. الزركشي: محمد بن بهادر، البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ.
٣٠. الزمخشري: محمود بن عمر، الفائق في غريب الحديث، تحقيق: علي البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط/د، س ن/د.
٣١. الزيلعي: عثمان بن علي، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، ناشر/د، م ن/د، س ن/د.
٣٢. السباعي: مصطفى، شرح قانون الأحوال الشخصية، مطبعة جامعة دمشق، سوريا ط/د، ٧، ١٩٦٥م.
٣٣. ابن سيده: علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
٣٤. السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، تحقيق: مركز هجر للبحوث، دار هجر، مصر، ١٤٢٤هـ.
٣٥. الشرييني: محمد بن محمد الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، تحقيق: د. محمد تامر والشيخ شريف، دار الحديث، القاهرة، ط/د، ١٤٢٧هـ.
٣٦. الشوكاني: محمد بن علي، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق: أحمد عناية، دمشق، كفر بطنا، دار الكتاب العربي، ط/د، ١، ١٤١٩هـ.
٣٧. الشوكاني: محمد بن علي، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار تعليقات يسيرة لمحمد منير الدمشقي، إدارة الطباعة المنيرية، ط/د، س ن/د.
٣٨. وابن أبي شيبه: عبد الله بن محمد، مصنف ابن أبي شيبه، تحقيق: كمال الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط/د، ١، ١٤٠٩هـ.
٣٩. الصاوي: أحمد بن محمد، بلغة السالك لأقرب المسالك، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ.

٤٠. الصاوي: أحمد بن محمد، حاشية الصاوي على الشرح الصغير، ناشر/د، م ن/د، س ن/د.
٤١. الصديقي: محمد أشرف، عون المعبود شرح سنن أبي داود، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط/١ ١٤٠٧هـ.
٤٢. ابن عابدين: محمد علاء الدين أفندي، حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو حنيفة، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٢١هـ.
٤٣. العبدلي: محمد فنخور، فقه النظر في مسألة النظر "النظرة الشرعية للمخطوبة"، كتاب اليكتروني، ناشر/د، م ن/د، س ن/د.
٤٤. عتر: عبد الرحمن، خطبة النكاح، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط/١، ١٩٨٥م
٤٥. ابن فارس: أحمد بن فارس بن زكريا بن حبيب الرازي، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، اتحاد الكتاب العرب، ط/د، ١٤٢٣ هـ.
٤٦. ابن قدامة: عبد الله بن أحمد، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، دار الفكر، بيروت، ط/١، ١٤٠٥هـ.
٤٧. ابن قدامة: موفق الدين، الكافي في فقه الإمام المجل أحمد بن حنبل، ناشر/د، م ن/د، س ن/د.
٤٨. القرطبي: محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، ط/د، س ن/د.
٤٩. ابن القطان: علي بن محمد الفاسي، النظر في أحكام النظر بحاسة البصر، دار الصحابة، طنطا، مصر، ط/١، ١٩٩٤م
٥٠. قلعة جي: د. محمد روا والقنبي: د. حامد صادق: معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، بيروت، ط/٢، ١٩٨٨م
٥١. القليوبي: أحمد بن أحمد، حاشية قليوبي على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، ط/د، ١٤١٩هـ
٥٢. ابن القيم: محمد بن أبي بكر، حاشية ابن القيم على سنن أبي داود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/٢، ١٤١٥هـ.
٥٣. ابن قيم الجوزية: محمد بن أبي بكر، روضة المحبين ونزهة المشتاقين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ
٥٤. الكاساني: أبو بكر بن مسعود بن أحمد، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ناشر/د م ن/د، س ن/د
٥٥. المرادوي: علي بن سليمان، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/١، ١٤١٩هـ
٥٦. مسلم: ابن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم "المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ"، تحقيق: محمد بن فؤاد عبد الباقي، دار إحياء

- التراث العربي، بيروت، ط/د، س ن/د.
٥٧. الملحق: عمر بن علي، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، ط/١، ١٤٢٥هـ.
٥٨. ابن منظور: محمد بن مكرم الأفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، بيروت ط/١، س ن/د.
٥٩. موقع الإسلام سؤال وجواب، فقه الأسرة، الخطبة.
٦٠. ابن نجيم: زين الدين بن إبراهيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، دار المعرفة، بيروت، ط/٣، ١٩٩٣م.
٦١. النووي: يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/٢، ١٣٩٢هـ.